

مؤتمر نزع السلاح

أستراليا

موجز قدمته رئاسة الحلقة الدراسية بشأن منع النقل غير المشروع
لمنظومات الدفاع الجوي المحمولة على الكتف والحصول عليها واستعمالها
بدون إذن، التي عقدت في جنيف في ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٦

- ١ - استضاف الوفد الأسترالي بجنيف في ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ حلقة دراسية بشأن خطر انتشار منظومات الدفاع الجوي المحمولة على الكتف. وتميزت الحلقة الدراسية بحضور كبير لمتكلمين خبراء ووفود منتدبة لدى جنيف. وتورد الورقة التالية موجزاً للقضايا الرئيسية التي نوقشت في الحلقة الدراسية.
- ٢ - لوحظ منذ البداية أن انتشار منظومات الدفاع الجوي المحمولة على الكتف، لا سيما في أوساط الجهات الفاعلة من غير الدول، يشكل خطراً كبيراً على الطيران المدني وطيران حفظ السلام. ذلك أن النماذج الجديدة من هذه المنظومات تعد قادرة للغاية على إلحاق ضرر مفرغ بالطائرات. بل حتى النماذج الأقدم تشكل خطراً بعد مضي سنوات عديدة على تصنيعها، لا سيما إذا مُشغلها مدرباً.
- ٣ - وبينما أشير إلى التدريب بوصفه عنصراً رئيسياً في فعالية الهجوم بمنظومات الدفاع الجوي المحمولة على الكتف، ثمة قيود تقنية أخرى تحد من استخدام الجهات الفاعلة من غير الدول لهذه المنظومات. غير أنه أشير إلى أن شدة انتشار النماذج الأقدم لمنظومات الدفاع الجوي المحمولة على الكتف يدل على أن هذه القيود التقنية والحاجة إلى التدريب أمور يمكن التغلب عليها.
- ٤ - وتم التسليم بحق الدول في إنتاج منظومات الدفاع الجوي المحمولة على الكتف وحيازتها ونقلها إلى دول أخرى. غير أنه لوحظ أن انتشار هذه الأسلحة بشكل غير مشروع وانتقالها إلى الإرهابيين والجهات الفاعلة من غير الدول خطراً جسيماً. وعُد من الخطر نقل الدول لهذه المنظومات إلى جهات فاعلة من غير الدول. إلا أنه لوحظ أيضاً أن تسرب الأسلحة أو سرقتها من ترسانات الدول خطر أكبر. لذا تدعو الحاجة إلى العمل على عدم نقل منظومات الدفاع الجوي إلا إلى الدول القادرة على حفظها بشكل صحيح فقط.
- ٥ - وجرت الإشارة إلى أن الدول مسؤولة في المقام الأول عن التصدي لخطر انتشار منظومات الدفاع الجوي المحمولة على الكتف. وعليه يرى قطاع الطيران المدني أن من مسؤولية الدول تمويل عمليات التصدي لهذا الخطر. ولم يبد هذا القطاع ميلاً إلى وضع تدابير مضادة في الطائرات المدنية لعدة أسباب. غير أن تدابير، من قبيل عناصر ترتيبات فاسنار لوضع ضوابط لتصدير منظومات الدفاع الجوي المحمولة على الكتف، حظيت بنظرة إيجابية.

٦- ومن المجالات الرئيسية لتصدي الدول منع الجهات الفاعلة من غير الدول من الوصول إلى مناطق قد يشن منها هجوم. وفي شرح لاستراتيجية منع الإطلاق سُلط الضوء على القيمة الهائلة لتحليل المخاطر بمساعدة الحاسوب وللبحث الدوري عن مواقع الإطلاق المحتملة. وعلاوة على ذلك، لوحظ أن بإمكان السكان المحليين والمتحمسين للطيران أن يشكّلوا مصدراً مفيداً جداً للمعلومات للوقاية من هجمات محتملة.

٧- وسُلط الضوء على التعاون الثنائي بين الدول بوصفه وسيلة فعالة للغاية لكشف الفائص من منظومات الدفاع الجوي المحمولة على الكتف، وضبطها والقضاء عليها. وفي المقابل، تحد هذه الجهود من تجمع هذه الأسلحة التي قد يحوّل مسارها إلى جهات فاعلة من غير الدول. ففي حالة واحدة، دُمّرت حوالي ١٨ ٥٠٠ منظومة للدفاع الجوي محمولة على الكتف في إطار برامج ثنائية خاصة بهذه المنظومات منذ ٢٠٠٣.

٨- وجرت الإشارة أيضاً إلى إمكانية تحسين التعاون الثنائي عبر استخدام نقاط الاتصال وتحسين تبادل المعلومات. ومن شأن هذه الخطوات أن تعزز بدورها الضوابط على الصادرات وأن تشجع على قبول عناصر ترتيبات فاسنار على نطاق واسع. ثم إن تحسين الضوابط على الملكية الفكرية للإنتاج وترخيص المنشئ لإعادة التصدير قد يساعد أيضاً على مكافحة انتشار منظومات الدفاع الجوي المحمولة على الكتف.

٩- ولدى النظر في نهج شامل لمكافحة خطر منظومات الدفاع الجوي المحمولة على الكتف، لوحظ أن الجمع بين تدابير مراقبة الأسلحة وأمن المطارات سيكون ضرورياً. وتعد برامج التدمير الثنائية أمراً مثالياً. وتشكل عناصر ترتيبات فاسنار مقياساً ذهبياً لتدابير مراقبة الصادرات. لذا ينبغي توسيع نطاق اعتمادها. ثم إن بالإمكان عمل المزيد من أجل تعميق مجالات توافق الآراء وتعزيز قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٦٠/٧٧. غير أن رأياً ذهب إلى مزيد من العمل خارج الخطة المعقدة لبرنامج العمل.

١٠- وعرضت أستراليا مبادرتها الوطنية المتعلقة بمنظومات الدفاع الجوي المحمولة على الكتف، التي أطلقها وزير الخارجية ألكساندر داوونر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. وبينما جرت الإشارة إلى كثرة التدابير الدولية والإقليمية لمكافحة خطر منظومات الدفاع الجوي المحمولة على الكتف، جرى التشديد على أنها تقتضي تنفيذاً فعالاً على الصعيد الوطني. وفي هذا الصدد، ترمي مبادرة منظومات الدفاع الجوي المحمولة على الكتف إلى تعزيز الضوابط الوطنية الفعالة على إنتاج منظومات الدفاع الجوي وتخزينها ونقلها. ويعد التعاون والتنسيق على مستوى بناء القدرات المتعلقة بمنظومات الدفاع الجوي المحمولة على الكتف جانب من جوانب هذا العمل الذي تسعى أستراليا إليه في أثناء استضافتها منتدى التعاون الاقتصادي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ في ٢٠٠٧.

١١- ويود الوفد الأسترالي أن يسجل شكره إلى مقدمي الحلقة الدراسية وإلى الوفود المشاركة. فقد أكد حجم المشاركة مدى الجدوية التي تنظر بها الدول إلى خطر منظومات الدفاع الجوي المحمولة على الكتف.
